واجه تأنيبا من المالكي.. وجنرال امريكي اكد تسلل 70 مقاتلا عبر الحدود شهريا

حكومة بغداد تطالب وليد المعلم بتبادل المجرمين وعدم تسوية خلافات سورية على حساب العراق

بغداد ـ من عمار كريم:

طالب مسؤولون عراقيون بارزون امس وزير الخارجية السوري وليد المعلم بالعمل على «تبادل المجرمين» بين البلدين، وعدم تسوية الخلافات بين اي دولة وواشنطن على «حساب العراق» الذي يتسلل اليه من سورية ما بين 50 و70 مقاتلا اجنبيا شهريا، وفقا لمسؤول عسكري امريكي رفيع.

وقال عبد العزيز الحكيم رئيس لائحة الائتلاف العراقي الموحد (شيعي، 128 مقعدا)، اكبر كتلة في البرلمان، امام المعلم الذي يعتبر اول وزير خارجية سوري يزور العراق منذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003 ان «المطلوب علاقات قوية بالدرجة الاولى بين العراق ودول الجوار، ان يكون هناك ترابط وخصوصا في الملف الامني الذي يعني تبادل المجرمين والمعلومات وضبط الحدود».

ورد المعلم قائلا «هذا مؤشر للدعم السياسي للعملية السياسية في العراق».

واضاف الحكيم «نطلب من سورية ان تساعد العراقيين بمواجهة الارهابيين وننشد احسن العلاقات بين الشعبين وان ترجع العلاقات الى حالتها الطبيعة، هذه فاتحة خير وعملية حل لجميع المشكلات».

ولم يكن ممكنا التأكد ما اذا كان المعلم التقى مسؤولين او زعماء العرب السنة.

من جهة اخرى، قال المعلم «لست وسيطا للولايات المتحدة (...) في هذه المرحلة لا يوجد حوار بين سورية والولايات المتحدة» وجدد ما قاله الاحد انه لم يأت «ارضاء لاحد».

وتابع وزير الخارجية السوري «اكدت لسماحة الحكيم ان سورية تدين بشدة كل ارهاب يستهدف الشعب العراقي ومؤسسات العراق».

والتقى المعلم نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي ورئيس الحكومة نوري المالكي كما من المفترض ان يلتقي لاحقا رئيس الجمهورية جلال طالباني.

وقال بعد لقائه عبد المهدي انه يؤيد «وضع آلية للتعاون الامني بين البلدين انطلاقا من توجهات الرئيس بشار الاسد الذي يعتبر امن العراق من امن سورية».

الرئيس العراقي جلال طالباني مستقبلا وزير الخارجية السورية وليد المعلم في بغداد امس (رويترز)

ووصل المعلم مساء الاحد الى بغداد في زيارة هي الاولى لمسؤول سوري رفيع منذ العام 2003.

ومن جهته، كان رئيس الوزراء نوري المالكي الاكثر وضوحا خلال استقباله المعلم، اذ قال امامه «كنا نتوقع ان تكون سورية اكثر تفهما لنا كما كنا في مرحلة معارضة النظام الديكتاتوري، وان تكون سورية اول المبادرين لدعم الوضع السياسي الجديد» وفقا لمكتبه الاعلامي.

واضاف ان «ما يحصل في العراق خطر يهدد الجميع وليس العراق وحده. من مصلحة سورية ان تسهم في استقرار وامن العراق خصوصا وان دولا عدة سبقتها في هذا المجال».

وتابع المالكي «اذا كانت لهذه الدولة او تلك خلافات مع الولايات المتحدة فهذا شأن يخصها على ان تسوية هذا الخلاف يجب الا تكون على حساب العراق، نرفض ان تكون اي دولة من دول الجوار ممرا او مقرا للمنظمات الارهابية التي تلحق الضرر بالعراق».

واشار الى ان «نسبة عالية من العمليات الارهابية التي تستهدف المدنيين الابرياء والمؤسسات الحكومية يتم التخطيط لها في بعض الدول المجاورة للعراق».

وشدد المالكي على ان «العراق مستعد لتحسين العلاقات مع سورية في جميع المجالات وهو ما يتطلب توفر الارادة السياسية الحقيقية لدى البلدين الشقيقين».

ومن جهته، قال وزير الخارجية السوري «نريد ان نكون شركاء في الربح والخسارة وزيادة التنسيق في المجالات السياسية والامنية وتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين».

واشار البيان الى ان المحادثات تطرقت الى «تشكيل لجان مشتركة لحل المشاكل العالقة في المجالات الامنية والمالية والاقتصادية وتبادل المعلومات كما تم الاتفاق على اهمية استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين».

على صعيد اخر، اعلن المتحدث العسكري الامريكي الجنرال وليام كالدويل ان 50 الى 70 مقاتلا اجنبيا يتسللون من سورية الى العراق شهريا دون ان يتهم حكومة دمشق بالمساعدة في ذلك.

وقال كالدويل «لا نزال نرى تسللا للمقاتلين الاجانب عبر الحدود السورية. هناك 50 الى 70 مسلحا يدخلون عبر سورية للمشاركة في عمليات داخل العراق».

الا انه استدرك قائلا «لا اقول بان الحكومة السورية تساعد في ذلك، لكننا لا نعرف مدى الجهود التي تبذلها لمنع هذا الامر».

وتابع «اعرف تماما ان الحكومة العراقية تجري محادثات مع سورية حول نوع الاجراءات التي بامكان الحكومة السورية اتخاذها بهذا الصدد».

واكد كالدويل «لدي بعض المعطيات. هناك عدد كبير يدخل من دول اخرى (...) فقد قتلت القوات العراقية وقوات التحالف منذ مطلع العام الحالي اكثر من 425 مقاتلا اجنبيا في حين انها اعتقلت حوالي 670 آخرين». واضاف ان «بين المعتقلين هناك 20 % من سورية واكثر من 20 % من مصر و13 % من السودان و12 % من السعودية هذه هي اهم الدول التي نعتقل اسرى من مواطنيها». (رويترز)

مستشار وزير الدفاع: المغاوير وقوات النظام باتت «اوكاراً»

مسؤول برلماني يقر بوجود «تعذيب» وانتهاكات كبيرة في السجون العراقية

بغداد ـ اربيل ـ «القدس العربي»:

كشف نائب رئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب عن وجود خروقات عديدة في السجون العراقية، موضحا ان هناك انواعا من التعذيب ينفذها «اشخاص سيئون» في المعتقلات والسجون وليس بشكل منظم من الحكومة.

واقر البرلماني الدكتور حارث العبيدي، خلال محاضرة قدمها في اربيل امس، بوجود «خروقات في السجون العراقية.. وكان السجون في وادٍ والحكومة تعيش في وادٍ آخر».

وجاءت محاضرة العبيدي تحت عنوان (الرقابة البرلمانية وعلاقة المفوضية بالبرلمان.. وكذلك علاقتها مع المنظمات التابعة للسلطة التنفيذية والاخرى الدولية)، ضمن مؤتمر المفوضية المستقلة لحقوق الانسان الذي رعته منظمة (تمكين المرأة) في اقليم كردستان العراق.

وفي اعتراف غير مسبوق لمسؤول عراقي، قال العبيدي «شاهدت في السجون العراقية اناسا في انفاسهم الاخيرة، واشخاصا سلخت جلودهم في السجون».

وكمثال آخر على الخروقات التي رآها، قال المسؤول البرلماني «خلال زيارتي الى احد السجون العراقية سألت احد المسجونين عن مدة محكوميته، فأجاب بانه مسجون منذ سنة ونصف.. ولم يحاكم بأي تهمة حتى وقت زيارتي».

ولفت ايضا الى وجود «خروقات كبيرة.. مع تهجير قسري مستمر لسكان مدينة بغداد»، وقال «يصل تهديد الى مواطن بمغادرة منزله.. فان لم يغادره فانهم (مرسلو التهديد) يقومون بتفجير المنزل بعبوات ناسفة».

وطالب في الوقت نفسه بـ«ضرورة وجود زيارات ميدانية مفاجئة للسجون والمعتقلات».

ومضى العبيدي قائلا «هناك لجان تشكل لمتابعة اوضاع حقوق الانسان من قبل الحكومة والبرلمان، وخاصة في السجون والمعتقلات، ولكن لا احد يعلم بنتائجها».

من جهته اتهم مستشار وزير الدفاع العراقي اللواء الركن صالح المالكي مجموعات موالية للاحزاب اخترقت قوات الامن بالوقوف وراء تفاقم عمليات الخطف الجماعي، واصفاً قوات مغاوير الداخلية وحفظ النظام بانها «اوكار للاحزاب والميليشيات». ورأى ان عمليات الخطف الجماعي، التي تنفذها غالباً عصابات او ميليشيات ترتدي الزي الرسمي للشرطة العراقية، ستتصاعد نسبتها في البلاد اذا لم تتحرك الدولة جدياً لحل الميليشيات وتشكيلي مغاوير الداخلية وقوات حفظ النظام باعتبارهما «معقلاً» لعصابات الخطف والقتل الجماعي، في اطار استراتيجية جديدة للميليشيات لدفع الوضع الامني الى الانهيار.

واعتبر ان تشكيلات مغاوير الداخلية وقوات حفظ النظام باتت اوكاراً للاحزاب والميليشيات، لافتاً الى ان هناك احزاباً وتيارات سياسية تغلغلت في طريقة فاضحة في وزارة الداخلية من الصعب القضاء عليها. واكد ان هذه التشكيلات باتت تستخدم لتنفيذ اجندة سياسية محددة، مشيراً الى ان هناك جهات خارجية تدفع في هذا الاتجاه وتعمل على تحريك «مافيات» مدعومة سياسياً ولديها امكانات مادية عالية لتنفيذ عمليات الخطف الجماعي التي تستهدف مسؤولين وكبار موظفي الدولة. وطالب بحل تشكيلات وزارة الداخلية وابقاء السلطة المركزية بيد الجيش.

في المقابل، اعترف قائد قوات حفظ الامن والنظام اللواء مهدي صبيح بضلوع عصابات تعمل تحت غطاء وزارة الداخلية في عمليات الخطف الجماعي التي تستهدف موظفي الوزارات الحكومية. لكن اللواء صبيح قال ان التحقيقات الاخيرة كشفت تورط تشكيلات حماية المنشآت التي يطلق عليها تسمية «اف بي اس» وتضم اكثر من 170 الف عنصر، في عمليات الخطف الجماعي ومن بينها عملية خطف 150 موظفاً من وزارة التعليم العالي قبل ايام.

وقال ان هذه التشكيلات تحولت الى عصابات مسلحة تتحرك تحت غطاء رسمي من وزارة الداخلية وتنفذ عملياتها دون الخضوع الى رقابة قانونية، مؤكداً ان التوظيف الطائفي في الوزارات الامنية جلب الويلات على الشارع العراقي.

ودعا الحكومة الى الاسراع في معالجة هذه المسألة وحل تشكيلات حماية المنشآت واعادة هيكلة وزارتي الدفاع والداخلية لتسهيل السيطرة على الشارع العراقي وفرض القانون.

هيئه علماء المسلمين: تهجير 60 عائلة فلسطينية من بغداد الجديدة

بغداد ـ «القدس العربي»:

كشفت هيئه العلماء المسلمين عبر مصادر فلسطينية مطلعة في العاصمة العراقية بغداد، ان اكثر من ستين عائلة من اللاجئين الفلسطينيين قد جرى تهجيرها من مناطق سكنها في بغداد الجديدة الى منطقة البلديات حيث يقيم قسم كبير من اللاجئين الفلسطينيين.

واضافت المصادر ان منطقة البلديات تحولت الى التجمع الفلسطيني الاكبر في العاصمة العراقية، بغداد، وان المهجرين اليها لجأوا الى مداخل البنايات ليسكنوها لعدم توفر بيوت تؤويهم، بينما جرى ايواء النساء منهم لدى بعض العائلات في المنطقة.

وقالت المصادر ان منازل الذين هجروا من بغداد الجديدة قد تم الاستيلاء عليها من المليشيات المذهبية، وسلمت الى عائلات شيعية كانت قد تهجرت من مناطق سكناها الاصلية في ظل الاحتكاكات المذهبية التي تشهدها المناطق العراقية المختلطة.

وتوقعت المصادر ان يبدأ العديد من العائلات الفلسطينية المهجرة بالانتقال الى معبر التنف، على الحدود السورية ـ العراقية، حيث يقيم حوالي 600 فلسطيني من العراق، في ظروف اجتماعية وصحية وبيئية سيئة جداً، لا يتوفر فيها الحد الادنى من شروط العيش الانساني.

واضافت المصادر ان العائلات الفلسطينية في العراق بدأت تتحدث علناً عن ضرورة مغادرة العراق الى بلد آخر اكثر اماناً. وقالت ان وفداً من هذه العائلات اتصل بالمفوضية العليا للاجئين وطلب اليها التدخل، ضمن الصلاحيات المتوفرة لها، لتخفيف العبء عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

كما تقول المصادر ان الفلسطينيين في العراق رفعوا مذكرة الى سفارة واشنطن في بغداد، حملوا فيها قوات الاحتلال الامريكي المسؤولية عما يلحق باللاجئين الفلسطينيين من اذى، وطلبت المذكرة من السفارة الامريكية التحرك لحل هذه المعضلة عبر توفير مكان بديل يلجأ اليه اللاجئون الفلسطينيون المطاردون على ايدي المليشيات المحلية.

وقالت المذكرة مخاطبة سفير واشنطن في بغداد: «ان الولايات المتحدة التي تفرض سياستها على دول العالم، وتمسك بمفاتيح السياسة الدولية، لن تعجز عن توفير مأوى لحوالي 20 الف لاجئ فلسطيني تحولت حياتهم جحيماً لا يطاق بعد الاحتلال الامريكي للعراق».

البنتاغون يدرس ثلاثة خيارات لتحسين الوضع في العراق: ارسال مزيد من القوات او تقليصها والبقاء مطولا او الانسحاب

■ واشنطن ـ يو بي آي: نقلت صحيفة «واشنطن بوست» امس عن مصادر دفاعية امريكية رفيعة المستوى أن البنتاغون أجرى مراجعة دقيقة بشأن كيفية تحسين الوضع في العراق وتوصل الى ثلاثة خيارات رئيسية تتلخص بارسال المزيد من القوات، أو تقليص عددها لكن البقاء في العراق فترة أطول أو الانسحاب منه.

وأضافت الصحيفة أن المطلعين على المراجعة قالوا ان وزارة الدفاع أطلقت على الخيارات ثلاث صفات «الذهاب أكبر» و «الذهاب أطول» و«الذهاب الى المنزل».

وقال المسؤولون في وزارة الدفاع ان المجموعة التي تجري المراجعة ستقترح، على الأرجح، مزيجاً من زيادة صغيرة ولفترة قصيرة في عدد القوات الامريكية في العراق والتزاماً طويل المدى لتسريع عملية تدريب واعطاء المشورة للقوات الأمنية العراقية.

وتأتي المراجعة بناءً على طلب من رئيس هيئة أركان القوات الامريكية المشتركة الجنرال بيتر بايس في وقت يتسبب فيه العنف المتصاعد في العراق بمراجعة السياسة الامريكية المعتمدة فيه من قبل البيت الأبيض ومجموعة دراسة العراق التي يرعاها الكونغرس الامريكي والمؤلفة من أعضاء من الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

وتأملت المجموعة في الخيار الأول، أي «الذهاب أكبر»، والداعي الى زيادة كبيرة في عدد القوات الامريكية في العراق بهدف وقف دائرة العنف المذهبي وعملية التمرد.

غير أن حملة تقليدية مضادة للتمرد تتطلب عدة مئات الآلاف من القوات الامريكية الاضافية والجنود العراقيين الى جانب تسليح كبير لقوات الشرطة العراقية.

وقالت مصادر رسمية امريكية تم اطلاعها على المراجعة أنه تم رفض هذا الخيار بشكل قاطع من المجموعة التي توصلت الى خلاصة مفادها أنه لا يوجد عدد كاف من الجنود لزيادة عدد القوات الامريكية والقوات العراقية غير فعّالة بما فيه الكفاية.

كذلك رفضت المجموعة الخيار الثالث، الذي أطلقت عليه اسم «الذهاب الى المنزل»، والذي ينص على انسحاب سلس للقوات الامريكية من العراق، الأمر الذي تقول المجموعة انه قد يعرّض الوضع للانفجار الكامل وادخال البلاد في حرب أهلية دموية. وتوصلت المجموعة الى استنباط خطة هجينة تمزج بين الخيار الأول والثاني وتنص على تقليص الوجود العسكري المحارب لصالح توسيع طويل المدى لعمليات التدريب وجهود الاستشارة.

وقال المسؤولون انه وفقاً لهذا الخليط بين الخيارين، والذي بدأت الموافقة عليه تزداد داخل الجيش الامريكي، فان الوجود العسكري الامريكي الحالي في العراق والذي يقدر بـ140 ألف جندي سوف يتم تعزيزه لفترة قصيرة بحوالي 20 ألف أو 30 ألف جندي.

وأضافوا ان هدف الزيادة المؤقتة، لكن الملحوظة لعدد القوات الامريكية ستكون ثنائية لجهة: القيام بأقصى ما يمكن عمله من أجل قطع دابر العنف المذهبي، ولارسال اشارة واضحة الى الحكومة والرأي العام بأن الانتقال الى خيار «الذهاب أطول»، الذي يهدف في النهاية الى تقليص عدد القوات الامريكية في العراق ليس صورة مقنّعة عن الانسحاب.

ووفقاً لهذه الخطة الهجينة، فان الزيادة القصيرة المدى لعدد القوات الامريكية ستلحقها خطة بعيدة المدى لتقليص الوجود العسكري جذرياً لكي يصل ربما الى حوالي 60 ألف جندي.

وقال أحد المسؤولين الاستخباريين العسكريين ان خطة «الذهاب أطول» يمكن أن «تنجح اذا كان هناك صبر استراتيجي كاف، وتخصيص الموارد الضرورية واذا طبّقت القيادة الخطة بشكل فعال».

غير أن العائق المحتمل لخيار «الذهاب أطول» يتمثل في أنه يسير عكس نبض العديد من الديموقراطيين في الكونغرس والذين يصرون على ايجاد طريقة للانسحاب سريعاً من العراق.

ويعتقد المخططون أن انشاء جيش عراقي ثابت وفعّال قد يلزم حوالي 5 الى 10 سنوات اضافية. ولأنه لا يؤدي الى انسحاب سلس، فان بعض الديموقراطيين قد ينتقدون هذا الخيار ويصفونه بأنه نسخة مقنعة من «البقاء على المسار».

ومن ناحية أخرى، فان النسخة الهجينة من «الذهاب أطول» قد تكون قريبة بشكل جدير بالملاحظة من الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة دراسة العراق التي يقودها وزير الخارجية الامريكية السابق جيمس بيكر والنائب الديمقراطي السابق عن ولاية انديانا لي هاميلتون. ويبدو أن اقتراح هذه المجموعة الذي من المتوقع أن ينشر في وقت سابق من الشهر الحالي سيركّز على تغيير خطة الجيش الامريكي من محاربة التمرّد الى التشديد على تدريب العراقيين، كما ايجاد السبل لتحصين الأمن في بغداد وجلب الدول المجاورة الى مفاوضات حول استقرار العراق.

جيش انصار السنة يتبنى خطف قاض يقول انه امر باعدام مقاومين

بغداد ـ «القدس العربي»:

بثت جماعة (جيش انصار السنة) في بيان لها على الانترنت تذكر فيه مسؤوليتها عن اختطاف وقتل فنجان خلف كيطان الشمري قاضي التحقيق في الجرائم الكبرى التابعة لمديرية شرطة محافظة ديالى والذي خطف امس الاول على يد مسلحين في قضاء بهرز بمحافظة ديالى شرق بغداد. وجاء في البيان الذي كان مرفقاً بصور للمستمسكات الرسمية للقاضي ان مجموعة من عناصر جيش انصار السنة قاموا بخطف القاضي ومن ثم قتله بسبب اصداره احكاما بالاعدام بحق المجاهدين على حد ذكر البيان. واضاف البيان «قام اخوتكم الابطال اسود مدينة ديالى اعزها الله بنصب كمين محكم لأحد المرتدين وهو القاضي (فنجان خلف كيطان الشمري) يعمل في مديرية شرطة ديالى /قسم الجرائم الكبرى او بالاحرى مديرية مكافحة المجاهدين، فكل مجاهد شريف يدافع عن دينه وعرضه وارضه فهو بمفهوم هذا القاضي جريمة كبرى وذنب لا يغتفر وسبب للتعذيب بل اشد وسائل التعذيب تنتهي باصدار الحكم من هذا القاضي باحكام ادناها السجن لعدة سنوات في سجون الداخلية التي نحن في غنى عن ذكر ماهيتها فالقاصي والداني يعرف القائمين عليها وتصل الاحكام بحق المجاهدين الى الاعدام ولا حول ولا قوة الا بالله، وعليه قام الاخوة بأسره في قضاء بهرز بمحافظة ديالى شرق بغداد وتم تنفيذ حكم الله عليه رمياً بالرصاص جزاؤه وجزاء كل مرتد كفور محارب لله ولرسوله وللمجاهدين».

امريكا: عضوان ديمقراطيان بمجلس الشيوخ يدعوان الى التحدث مع ايران وسورية حول العراق

■ واشنطن ـ يو بي آي: دعا عضوان ديمقراطيان من أعضاء مجلس الشيوخ الامريكي الجديد الى التحدث مع سورية وايران، وذلك بهدف انهاء الصراع في العراق.

وقال السناتور الديمقراطي المنتخب جيم ويب في مقابلة مع شبكة (أم أس ان بي سي) «نحن بحاجة للتحدث مع سورية وايران. اعتقد انها غلطة كبيرة أننا لم نخط هذه الخطوة، وهذا شيء تشجعت لسماعه من وزير الخارجية السابق جيمس بيكر. أنت بحاجة للتحدث مع أعدائك كما مع أصدقائك». وأضاف «من المستحيل حل الوضع الآن من دون التحدث معهما». ووافق السناتور الديمقراطي المنتخب جون تستر على طرح ويب. وقال «نحن بحاجة أيضا للتحدث مع أعدائنا ووضع ضغوط دبلوماسية عليهم. نحن بحاجة للتحدث مع حلفائنا في العالم لتطوير خطة، ولجعل هذه الحرب تصل الى نوع من النهاية واعادة قواتنا الى الوطن». وأضاف «الخروج غدا (من العراق) ليس الشيء الصحيح. البقاء واعادة القوات لاحقا ليس الشيء الصحيح أيضا. لذلك نحن بحاجة الى وضع خطة». وقال تستر ان ما يحدث في العراق «لا يشكل نجاحا. نحن نخسر أرواحا، وهذا يكلفنا أموالا. اعتقد أننا نخسر مكانتنا في العالم».

وأضاف «من المهم ان نوسع الهدف... وان نأتي بنوع من الحل يعمل من أجل هذا البلد، وان نركز حقيقة على أسامة بن لادن والقاعدة وهذا النوع من الأشياء التي كنا نركز عليها قبل أربع سنوات». وقال ويب «نحن بحاجة الى مقاربة دبلوماسية تخلق بعض الاستقرار. نحن بحاجة الى نوع من الاتفاق بين اللاعبين في المنطقة. هم لهم مصالح بعيدة المدى في استقرار العراق. وانطلاقا من تلك المقاربة يمكن بدء سحب القوات ـ القوات المحاربة، وأنت ما تزال قادرا على التأثير على موضوع الارهاب الدولي».

الجيش الامريكي يصادق على حكم الاعدام ضد أحد جنوده المسلمين

■ ميامي ـ رويترز: أقر اللفتنانت جنرال جون فاينس قائد قاعدة فورت براغ التابعة للجيش الامريكي امس الاثنين حكم الاعدام الصادر ضد جندي أمريكي أدين بقتل اثنين من الضباط في هجوم نفذه بقنابل وبندقية في الكويت لدى بدء الحرب في العراق عام 2003. وقال مكتب الشؤون العامة للقوة 18 المحمولة جوا ومقرها فورت براغ بنورث كارولينا ان حكم الاعدام الصادر في نيسان (ابريل) 2005 ضد السارجنت حسن أكبر يحال الآن الى محكمة الاستئناف التابعة للجيش بموجب اجراءات الاستئناف التلقائية. وأدين أكبر وهو عضو سابق بالفرقة 101 المحمولة جوا بتهمتين بالقتل العمد وثلاث تهم بالشروع في القتل وذلك فيما يتعلق بهجوم ليلي في معسكر بنسلفانيا بالكويت يوم 23 اذار (مارس) 2003 عندما كان جنود الفرقة 101 في انتظار اوامر بالتحرك في الايام الاولى من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق.

واتهم أكبر بالقاء قنابل على خيام الجنود واطلاق النيران من بندقية على الجنود الذين تدافعوا للخروج من الخيام. وقتل الكابتن كريستوفر سيفيرت والميجر غريغوري ستون فيما اصيب 14 آخرون بجروح. وقالت والدة أكبر ومحامون عسكريون ان أكبر انتابه الغضب من تعرضه المستمر للسخرية بسبب ديانته المسلمة وتحرشات زملائه به.

العثور على جثتين لمختطفين من وزارة التعليم

البولاني يكشف تورط جهات في دائرة البعثات في عملية اختطاف كبرى

بغداد ـ «القدس العربي» من ضياء السامرائي:

على الرغم من تأكيدات علي الدباغ المتحدث باسم حكومة المالكي وتأكيدات وزارة الداخلية عن انهاء ملف المختطفين الا ان مصدرا من مديرية البعثات اكد لـ«القدس العربي» مقتل اثنين من منتسبي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الذين اختطفوا من دائرة البعثات والعلاقات الثلاثاء الماضي. وقال المصدر، وهو من المختطفين الذين اطلق سراحهم يوم الاثنين «ان الدكتور محمد العسل من منتسبي دائرة البعثات والعلاقات وحميد الجوعاني من منتسبي دائرة الاعمار توفيا تحت تعذيب الخاطفين»، وهما من السنة.

واطلق الخاطفون يوم الاثنين سراح اربعة من المخطوفين يعمل احدهم في مكتب وزير التعليم العالي والبحث العلمي ويعمل اثنان في الجامعة التكنولوجية والاخر دكتور وكانوا يراجعون دائرة البعثات لامور تخصهم او تخص دوائرهم.

واضاف ان عددا من المفرج عنهم كانوا من السنة من اصول وعشائر شيعية، وقد شملهم الافراج لانهم أوهموا الخاطفين بانتمائهم الشيعي. وقد تعرف احد المفرج عنهم على مكان اعتقالهم وكان في مدينة الصدر خصوصا وان عشيرته ما تزال تسكن في المدينة ذاتها.

واضاف في حديث لـ«القدس العربي» انه تم ايهام المختطفين بان من يقوم بالاختطاف هم (سنة) باستخدام القاب (ابو عمر) و(عثمان) وشتم مقتدى الصدر والميليشيات مما شجع بعض المختطفين لاعطاء القاب عشائرهم (السنية) الصحيحة وأدى الى تعرض كثير من السنة الى ضرب مبرح بالقضبان الحديدية وغيرها، وهم الآن في حالة نفسية يرثى لها ويرفضون الحديث المباشر عن معاناتهم، وكان اعضاء الحزب الاسلامي يتعرضون لضرب وتعذيب اشد من الآخرين.

واشار الى انه تم تقسيم المختطفين الى ثلاثة مجاميع: افراج فوري يخص الشيعه فقط ـ وعزل (اي مشكوك بأمرهم) ـ تحقيق، وكان المشرفون على التحقيق ضباط استخبارات من الطراز الاول، كما اخبرنا بذلك مفرج عنهم، حيث كانوا يمارسون اسلوبا منهجيا مدروسا في التعذيب وليس مجرد الضرب والشتائم. يقوم شخص بإخبارهم انهم سيفرج عنهم، ثم يقوم آخر بضربهم ضربا مبرحا، ثم يأتي ثالث ويوهمهم انه متفهم لهم ويحاول اقناع الآخرين بالافراج عنهم لكسب ثقتهم.

من جهته كشف وزير الداخلية العراقي جواد البولاني الاثنين تورط بعض عناصر في دائرة البعثات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في حادثة الاختطاف الجماعية لموظفي الدائرة التي وقعت الاسبوع الماضي.

وقال البولاني في مؤتمر صحافي جمعه بوزيري الدفاع والتعليم العالي وممثلي حكومة المالكي بقصر المؤتمرات ببغداد الذي يقع في المنطقه الخضراء ان «التحقيقات الاولية لحادثة الاختطاف الجماعي كشفت توجيه اصابع الاتهام الى مجموعات مقصرة في اداء واجباتها، كما كشفت عن تعاون بعض موظفي دائرة البعثات في عملية الاختطاف».

ورفض البولاني اعطاء المزيد من المعلومات قائلا «لا استطيع البوح بمزيد من المعلومات في هذا الجانب خدمة لسير التحقيقات».

من جهتها ذكرت زوجة مختطف لـ«القدس العربي» ان زوجها مختطف من قبل جيش المهدي وهو الآن على قيد الحياة ويعاني من ضغط في الدم ويحتاج الى راعيه مركزة واضافت وعلامات الترقب والخوف مسيطرة عليها ان الحكومة الحالية ابلغتها بضرورة عدم الاتصال بالاعلام او تصريح اي شيء، وناشدت زوجة المختطف الخاطفين ان يعلموا ان الاسلام دين سمح لا يقبل بأي عمل يؤدي الى ايذاء الاخرين مهما كانت الظروف كما طالبتهم بان يكون الانسان امام مسؤولية كبيرة خاصة وان الله في النهاية سيتم عنده الحساب في يوم لا ينفع مال ولا بنون ولا حسب ونسب او جاه وامارة.